شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

بيع الأسئلة.. من المسؤول؟

أتمنى أن يتحقق للنائبة عضو لجنة التربية في البرلمان انتصار حسن ما وعدت به أمس عبر هذه الصحيفة.
أتمنى هذا بحماسة منقطعة النظير لأنني في شكّ عميق بإمكانية أن تحاسب لجنة نيابية وزارة من الوزارات عن خطأ ارتكبته أو فشل وقعت فيه.
النائبة حسن تحدثت إليها "المدى" على خلفية واقعة، أو بالأحرى فضيحة، تسرب الأسئلة الخاصة بمادة الاقتصاد في امتحانات البكالوريا (السادس الإعدادي الأدبي) لهذه السنة، وقالت بالنص ((في حال تأكدت لجنة التربية من وجود تسريبات حقيقية في الأسئلة وإنها جاءت مطابقة لما جاء في الامتحان فسوف تقوم اللجنة بمحاسبة الوزارة)).
بعد وقت قصير من إدلاء النائبة بحديثها هذا أول من أمس أقرّت وزارة التربية بحصول الواقعة – الفضيحة، فالمتحدث باسمها وليد حسن أعلن أن الوزارة ((ستشكل لجنة تحقيقية لمعرفة كيفية تسريب ونشر أسئلة مادة الاقتصاد للصف السادس الإعدادي بفرعه الأدبي، وكشف المسؤولين عن هذا التجاوز المخالف للقانون والمنافي للأخلاق والآداب العامة))، ورجّح أن يكون أحد مدراء المراكز الامتحانية هو من قام بتسريب الأسئلة.
عن يقين كامل لا أتوقع أن تنجح لجنة التربية النيابية في محاسَبة الوزارة. والأرجح ألاّ يحصل من الأساس طلب بالمحاسبة، فمقدماً دفع المتحدث باسم الوزارة التهمة عن وزارته والمسؤولين فيها بترجيحه أن يكون الفعل من صنيع مدير لمركز امتحاني.
ليس من المستبعد أن يكون الفاعل مديراً لأحد المراكز الامتحانية، لكن هل هو المسؤول الوحيد عمّا حصل؟ وهل هذا هو الحادث الأول من نوعه؟
هناك بيئة مسؤولة عما حصل.. بيئة مناسبة تشبه البيئة التي تنمو فيها بكثافة الفطريات.. هي بيئة الفساد الضارب أطنابه في دولتنا بكل أركانها وزواياها ومن أعلى مراتبها ومناصبها إلى أدناها.. إنها بيئة نهب المال العام والقبول بهذا النهب بعدم ملاحقة السرّاق والاحتفاظ بملفاتهم لأغراض التهديد والابتزاز والترغيب والاستمالة.. إنها أيضاً بيئة تزوير الشهادات والوثائق الرسمية والقبول بهذا التزوير والغش بالسعي لتبريره والعفو رسمياً عن المزورين.
ما كان لمدير مركز انتخابي أن يقوم بفعلته لو لم يرَ أو يسمع أن رئيسه الأعلى (مديرَ تربية أو مديرا عاماً أو وكيلَ وزارة) قد ارتكب جريمة أكبر ولم يعاقب عليها.. بل لم يُساءَلْ عنها.
تمتلئ دولتنا، حكومة وبرلماناً ومؤسسات أخرى، بمرتكبي الأفعال المخالفة للقانون ولأبي القوانين، الدستور، والمتجاوزة على الأخلاق والآداب العامة، ويلقى هؤلاء بالذات كل التقدير والتكريم من أكبر الكبار في دولتنا.
تسريب، بل بيع، الأسئلة الامتحانية فعل مشين للغاية، لكنه صغير بالمقارنة مع آلاف الأفعال المشينة التي تشهدها أروقة دولتنا كل يوم.
السيدة النائبة، إذا أراد مجلسك أن يحاسب الوزارات عمّا ترتكبه من أخطاء وتقع فيه من فشل لن يجد الوقت لفعل أي شيء آخر.

٢٦ عاما وذووهم لم يحصلوا على التعويض

شركة فرنسية أصابت عراقيين بالايدز.. وأهالي الضحايا يطالبون بالمنحة الحكومية

□ بغداد / وائل نعمة

عام ١٩٨٦ دخلت مجموعة من مرضى "الهيموفيليا" نقص الدم الوراثي، إلى مستشفيات بغداد لتلقي علاج فرنسيٍّ استوردته الحكومة العراقية مِن شركة "ماريو" الفرنسية، وبعد سنوات تحولت إصاباتهم إلى مرض الايدز وأخذوا يموتون الواحد تلو الآخر.
وبحسب تقارير صادرة عن هيئة الهلال الأحمر العراقية تؤكد أن ما لا يقل عن ١٩٩ عراقيا لقوا حتفهم من أصل ٢٣٨ أصيبوا بمرض الايدز بعد حقنهم بدم ملوث اشترته حكومة النظام السابق من شركة فرنسية في ثمانينات القرن الماضي في حين ينتظر الباقون مصيرهم في ظل افتقاد العلاج اللازم.
ليلى عبد الجليل تحمل صور اثنين من أولادها وثلاثة من إخوانها ضمن ملف خاص جمعته خلال سنوات الإصابة حتى وفاة الجميع، توثق فيه بالتواريخ الدقيقة لقاءاتها بالمسؤولين الحكوميين وموظفين في وزارة الصحة في العهدين السابق والحالي.
عبدالجليل تقول لـ"المدى" ان "أولادها وإخوتها كانوا يتلقون العلاج من مرض الهيموفيليا في مستشفيات مدينة الطب واليرموك والكرامة، وحصلوا على حقنة الدواء الجديد الذي جلبته الحكومة من الشركة الفرنسية". متابعة "بعد ايام جاءت مجموعة خاصة تابعة للصحة وطلبت اخذ أولادي وإخواني وهددونا بأنهم سيأخذون احد أفراد العائلة كرهينة في حالة عدم تسليم المريض".
لم تكن ليلى تعرف حينها بأنهم مصابون بمرض الايدز، وتضيف "حجروا على المرضى في مستشفى ابن زهر "التويثة"، ووضعوا الأطفال مع أمهاتهم، واستمر الحجر أكثر من ثلاث سنوات".
بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ هرب الكثير من المرضى من المستشفيات، وهربت عوائلهم معهم أيضاً، وغيرت محل سكناها خوفا من إعادتهم إلى المستشفيات من جديد، وتضيف عبدالجليل "بدأت عمليات البحث عن المصابين، وأعيد الكثير منهم إلى المستشفيات، حبسوا زوجي ٣ أشهر لأنه قام بتهريب احد أبنائه ثم أعدناهم الى المستشفيات، عرفنا أنهم بعد وفاتهم كان يتم إحراقهم بمادة خاصة حتى لا ينتشر المرض"، وأضافت "صرت اعرف كيف يموت مريض الايدز، علامات معينة تؤكد بأنه على وشك الوفاة...أخذت احد أبنائي قبل أن يموت ودفنته في النجف، وتظاهرت باني مختلة عقلياً بعد أن حجزت في مركز شرطة البياع وسألوني عن ابني حتى لا يعثروا عليه ويحرقوا جثته".
خلال سنوات إصابة المرضى بالايدز فقد ابنها الطالب في كلية الإدارة والاقتصاد دراسته والصغير ذو الستة أعوام طفولته، كما نسي إخوانها الثلاثة الذين كانوا يعملون في سلك القضاء اعمالهم، وتقول عبد الجليل"كل تلك السنوات كانت وزارة الصحة تقول بانها ترعاهم مع منظمة الصحة العالمية اليونسيف"، وتضيف "بعد أن انتهى الأمر ومات المصابون اجبر اهالي المرضى على توقيع تعهد خطي يؤكد بأن لا وجود لأي مرض قد أصابهم، ومن يغير أقواله يتم حجز أمواله المنقولة وغير المنقولة". كان هذا التنازل مبرراً للشركة الفرنسية "ماريو" التي تحولت بعد الشكوى التي تقدم بها أهالي المرضى ضدها إلى اسم "سونافا" لعدم إعطاء عوائل المصابين التعويض لان الشركة تدعي بان النظام السابق قد أكد بان لا وجود لإصابات في العراق جراء الدواء الفرنسي.
من جانبه يقول عادل محسن مفتش وزارة الصحة بان الوزارة فشلت في وقت سابق في كسب الدعوة التي أقامتها ضد الشركة الفرنسية التي أدخلت الدواء إلى العراق.
محسن أكد يوم أمس لـ"المدى" بان الوزارة تقدم مبلغاً لا يتعدى المئة الف دينار شهريا لعوائل المصابين"، كما لم يذكر محسن الأسباب التي أدت الى فشل الدعوى التي قام بها الجانب العراقي ضد الشركة، لكنه اشار الى ان العراق بدأ برفع دعوى قضائية جديدة ضد الشركة عن طريق القضاء الأمريكي.
وكان مسؤولين في هيئة الهلال الأحمر العراقية قد أكدوا في وقت سابق بان الهيئة اجرت مفاوضات مع فرنسا للتوصل إلى تسوية أوضاع ٢٣٨ شخصا أصيبوا بالايدز قضى منهم ١٩٩ حتى الآن بسبب الدم الملوث لكنها توقفت عام ٢٠٠٤ فالتعويض المعروض من قبل الفرنسيين كان مهينا للضحايا لأنه لا يغطي حتى تكاليف العلاجات فضلا عن الجانب الإنساني في القضية.
وقال رئيس الهيئة حينها سعيد اسماعيل حقي لوكالة فرانس برس في بغداد "عرضت الشركات مبالغ تراوحت بين خمسة آلاف و٢٥ ألف دولار فهذا المبلغ لا يفي بتكاليف العلاج متسائلاً: هل هذا ما يساويه الإنسان؟ وطالب بـ٢٣٨ مليون دولار اي ما يعادل مليون دولار لكل ضحية".
وقال "رفعنا دعوى قضائية ضد شركات افنتيس وسانوفي وباكستر عبر سفارتينا في باريس وواشنطن.
وكانت وكالة الادوية الاميركية قد حذرت في حينه من ان الدم ملوث ورغم ذلك سلمته شركة ماريو الفرنسية الى العراق وليبيا وتونس والجزائر.
ويضيف سعيد ان شركات "افنتيس" و"سانوفي" الفرنسيتين و"باكستر" الاميركية وريثة "شركة ماريو"، كانت قد زودت وزارة الصحة العراقية بكميات من الدم مطلع الثمانينات لمعالجة حالات الأطفال المصابين بالهيموفيليا. كما أن هذه الشركات موضوعة على اللائحة السوداء وبالتالي فان وزارة الصحة لن توقع أي عقود لاستيراد الأدوية" من الشركات المعنية، حسب قول هيئة الهلال الأحمر العراقية.
المرأة التي فقدت أولادها وإخوتها وزوجها الذي توفي بعد أعوام تعيش اليوم مع ابنتها الوحيدة الباقية من العائلة، وتطالب الحكومة بدفع منحة الـ"٥٠٠" التي اقرتها في عام ٢٠١٠، شهريا لكل عائلة مصاب، كما تدعوها الى الاسراع في الحصول على التعويض من الشركة الفرنسية.
ويؤكد عضو لجنة الصحة والبيئة النيابية محمد إقبال أن المجلس شرع في الدورة التشريعية السابقة قانونا خاصا يجبر الحكومة على البقاء في إعطاء منح شهرية إلى عوائل المصابين لحين الاستحصال على التعويض الفرنسي.
إقبال أشار في حديثه مع "المدى" يوم أمس، إلى ان "النظام السابق لم يكن جادا في المفاوضات مع الشركة الفرنسية، ما أدى إلى أن يباشر الأهالي الدعوى بأنفسهم. متابعا "الشركة الفرنسية تقول بان العراق لم يطرح المشكلة منذ البداية، وان الإصابات لم تخص العراق فقط بل كانت دول أخرى قد تعرضت لنفس المرض".
واضاف إقبال "كانت هناك انباء عن ان النظام السابق قد ألغى التعويض مقابل صفقة سلاح فرنسية خلال الحرب العراقية الإيرانية".
وشدد النائب على ان "البرلمان أكد منح المصابين وذويهم ٥٠٠ ألف شهريا من قبل الحكومة لحين الحصول على التعويض الفرنسي"، غير مستبعد تأخر إطلاق المنح بسبب ان "الكثير من القوانين الصادرة من مجلس النواب تتأخر حتى تجد طريقها إلى التنفيذ" على حد وصف إقبال.
وكان السفير الفرنسي السابق في العراق "برنار باجوليه" قد أكد لـ"فرانس برس" انه حاول المساعدة عبر محاورة الشركات لكنه لم يتوصل إلى نتيجة فهذه الشركات ترفض تقديم الدواء اللازم لعلاجهم ولم تظهر منهم أية بادرة حسن نية".
وأكد "يموت سنويا بين اثنين وثلاثة أشخاص من المصابين لانعدام الدواء اللازم وهناك عائلات بأكملها دمرت لان احد أفرادها مصاب بالايدز. فأهالي الضحايا يعيشون مأساة منذ حوالي ربع قرن تقريبا".
وأضاف "فور شيوع نبأ الإصابات في أواسط الثمانينات نقلت الحكومة الأطفال المصابين وأعمارهم تراوحت بين ستة أشهر و١٢ عاما إلى المحاجر الصحية وهي أماكن مخصصة لمرضى السل". مع معاناة كبيرة بسبب الظروف الصحية السيئة في مثل هذه الأماكن.

لجنة اختيار مجلس المفوضين تقترح زيادة الأعضاء إلى ١٣

□ بغداد / المدى

كشفت اللجنة النيابية المكلفة باختيار أعضاء مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن تقديمها مقترحا لهيئة رئاسة مجلس النواب بزيادة عدد الأعضاء المرشحين لمجلس المفوضين.
وقال مقرر اللجنة النائب عن التحالف الكردستاني مؤيد الطيب لوكالة "أين" إن "اللجنة قررت تقديم مقترح لتعديل الفقرة الخاصة بقانون مفوضية الانتخابات والمتعلقة بعدد مجلس المفوضين بزيادة عددهم من تسعة إلى ثلاثة عشر عضواً من اجل تحقيق التوازن الكامل لأعضائها من مختلف مكونات الشعب وتمثيل النساء فيها بما لا يقل عن اثنتين أو ثلاث نساء أعضاءً ليكون عمل المفوضية الجديدة متوازنا وتتحقق فيها المساواة باتخاذ وصنع القرارات والقوانين".
وأضاف قائلا "في آخر اجتماع للجنة النيابية والذي حضره ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق "مارتن كوبلر" لم نتفق على كيفية وآلية توزيع مقاعد مجلس المفوضين بالشكل الذي يؤمن عدم تغافل أي مكون ودعت اللجنة هيئة رئاسة البرلمان لعقد اجتماع مع رؤساء الكتل السياسية للتباحث حول هذا الموضوع".
وأشار الطيب إلى أن "كوبلر أكد خلال الاجتماع على ضرورة ان يتم اختيار المفوضين باجماع اللجنة وليس بالاغلبية وان تكون كل مكونات الشعب ممثلة بمفوضية الانتخابات من اجل إضفاء الشرعية على المفوضية.
وكان رئيس لجنة الخبراء لاختيار أعضاء مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات علي العلاق كشف عن انتهاء لجنته أعمالها في إطار مقابلة المرشحين لعضوية مفوضية الانتخابات، لافتا الى ان لجنته سوف تختار أفضل تسعة أسماء وتقدمهم الى مجلس النواب عند المباشرة في عمله للتصويت عليهم.
وقال العلاق في مؤتمر صحفي مشترك مع أعضاء لجنة اختيار مجلس المفوضية العليا للانتخابات وحضرته "المدى" في وقت سابق إن "لجنة الخبراء أنهت مقابلاتها مع المرشحين لعضوية مجلس مفوضية الانتخابات والتي تمثل المرحلة الأخيرة لاختيار المرشحين وتقديم الأسماء لمجلس النواب لمنحهم الثقة".
وأضاف أن "اللجنة أعطت فرصة للمتقدمين المرفوضين للطعن بالنتائج والتي بلغت خمسين طعنا تم قبول خمسة طعون منها، لافتا إلى أن عمل اللجنة كان يجري بشفافية تامة وبمصاحبة ممثلية الأمم المتحدة من خلال فريق عمل خاص من اليوم الاول الى اليوم الأخير وكذلك منظمات المجتمع المدني".

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)

عبد المهدي: المالكي لا يملك قرار حل البرلمان

□ بغداد/المدى

أكد القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي انه لا احد يستطيع حل مجلس النواب الا المجلس نفسه، متسائلاً هل تشاور رئيس الوزراء مع رئيس الجمهورية أو أن التحالف الوطني منحه الموافقة على خيار الانتخابات المبكرة.
وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أعلن انه سيدعو إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة.وقال عبد المهدي في مقال صحفي أمس الأحد إن "الانتخابات المبكرة إجراء دستوري سليم وأمر يمكن لرئيس الوزراء الدعوة له لكنه لا يمتلك قراره"، مشيرا إلى أنه "أمام المالكي خياران حسب المادة ٦١ من الدستور بعد طلب موافقة رئيس الجمهورية، فان لم يوافق، فاللجوء للخيار الثاني وهو تقدم ثلث اعضاء مجلس النواب، اي ١٠٩ نواب بحل المجلس".
وأضاف "اما القرار النهائي فيعود اولا واخيراً لمجلس النواب، فلا احد يستطيع حل المجلس سوى المجلس نفسه، او انتهاء الدورة التشريعية، الذي يجب ان يصوت بالاغلبية المطلقة لعدد أعضائه، أي ١٦٣ نائباً".
وتابع "عند ذلك يعتبر المجلس منحلاً، ويعد مجلس الوزراء مستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية ويدعو رئيس الجمهورية إلى انتخابات خلال مدة أقصاها ٦٠ يوماً".
وبين أن "هناك عقبات تنظيمية، ومنها جاهزية مفوضية الانتخابات وعقبات سياسية، وبعضها الاعتراضات ذاتها التي وضعت بوجه الاستجواب ونزع الثقة وفوق ذلك تبقى، أمام رئيس الوزراء –كما يتضح– عقبات قانونية لا ندري إن كان قد تدارسها مع مستشاريه القانونين قبل إطلاق الدعوة".
وتساءل عبد المهدي "فهل تشاور مع رئيس الجمهورية مثلاً واستحصل موافقته المبدئية أو هل منحه التحالف الوطني الموافقة، او أية كتلة يوفر عددها ثلث أعضاء مجلس النواب ليعلن خيار الانتخابات المبكرة التي لا وسيلة للدعوة لها إلا بحل المجلس".
وأكد انه "في النهاية، سيضطر رئيس مجلس الوزراء –حسب الدستور– ان يطرح حله للخروج بالبلاد من الازمة من خلال مجلس وصفه بـ"المختطف" وغيرها من نعوت فتوسعت دائرة الشكوكية والخلافات بدل أن تضيق".
وذكر أن "رئيس مجلس الوزراء كمسؤول تنفيذي مباشر للسياسة العامة للدولة يجب ان يقدم حلولاً مؤسساتية ودستورية لتجاوز صعوبات البلاد والمواطنين، قبل التفكير بأية معادلة أخرى".
وأوضح انه "ما دمنا قد نبذنا أسلوب الدبابة والانقلاب، فنحن لا نمتلك –ومهما كان موقفنا– سوى المرور بمجلس النواب، سواء سلكنا طريق الثقة، أو الانتخابات المبكرة، او الحوار مع الأطراف الأخرى، او تنفيذ ما سمي بالإصلاحات التي أقرتها اتفاقات تشكيل الحكومة، او النقاط الأخيرة في أربيل والنجف، او أي إجراء آخر".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون